

# التهور التركي شرق المتوسط يسجل أعلى مستوياته

## خبراء: أنقرة لا تتحرك في المتوسط للحصول على منافع اقتصادية بل لأسباب سياسية

من المقرر أن تكون الانتخابات المقبلة في تركيا في سنة 2023، ما يعني أن أمام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان حوالي أربع سنوات، ليحاول خلالها تدارك انتكاسته وإعادة بناء قاعدة داعمي حزب العدالة والتنمية. ويدفع ضغط هذه المهلة القصيرة نسبيا مقارنة بحجم المطبات التي أوقع فيها أردوغان نفسه والأزمات التي أغرق فيها البلاد، الرئيس التركي نحو المزيد من التهور، على مستوى السياسات الداخلية والخارجية، والأزمة الأخيرة في شرق المتوسط ليست سوى حلقة من سلسلة متوقعة من المغامرات التي سيقدم عليها أردوغان خلال السنوات الأربع القادمة.

وسبق أن أخفقت مساعي عديدة لإحلال السلام بينما أدت الشروء البحرية إلى تعقيد مفاوضات السلام.

### استعراض عضلات

حجم الإحتياطي لا يزال غير معروف لكن السلطات القبرصية اليونانية أعلنت في فبراير أن اكسون-موبيل اكتشفت حقلا يحتوي على 140 إلى 230 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي. ويقول أولوحوشارتشيكلي إن أنقرة "لا تتحرك للحصول على منافع اقتصادية بل للتشويش على خطط جمهورية قبرص".

وبالطبع تنطوي خطة أنقرة على مخاطر خصوصا خطر التعرض لعقوبات، لكن أولوحوشارتشيكلي يقر بأن الأتراك يرون في قبرص رهانا وطنيا وهم مستعدون لدفع ثمن مثل هذه السياسة.

ويعتبر الباحث أن عقوبات محتملة من الاتحاد الأوروبي ستكون رمزية وأن أي طرف لا يرغب في نزاع عسكري في المنطقة حتى وإن كان من غير الممكن استبعاد خطر وقوع حوادث.

وهو رأي يؤيده تسييميتراس بقوله "يمكن دائما وقوع حوادث في فترات التوتر العالي (...). وبالطبع من المحتمل أن يتفاقم الوضع (...) لأن ردود الفعل قد تكون متفاوتة خصوصا مع مسؤولين أكثر تعنتا".

ويدرس الاتحاد الأوروبي اتخاذ عدة إجراءات عقابية لتركيا، على خلفية إرسالها سفينة تنقيب ثانية إلى المتوسط، وزيادة التوتر في المنطقة. وقال مصدر دبلوماسي إن الاتحاد الأوروبي يدرس تعليق الاتصالات رفيعة المستوى مع تركيا، ووقف المساعدات المالية لها احتجاجا على أنشطة التنقيب عن الغاز الطبيعي بالقرب من السواحل القبرصية.

ونقلت وكالة بلومبرغ للإبلاغ عن المصدر القول إن هذه الإجراءات جزء من مجموعة أوسع من المقترحات التي سيبحثها ممثلو حكومات الاتحاد الأوروبي في اجتماعهم الأربعاء في بروكسل، ويمكن أن تحد من القروض التي يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي لتركيا، مع تأكيد خفض جزء من مساعدات مقررة للعام المقبل بقيمة 146 مليون يورو (163 مليون دولار).

وتتضمن مقترحات الغوضبية الأوروبية للضغط على تركيا من أجل وقف أعمال التنقيب عن الغاز بالقرب من سواحل قبرص، عضو الاتحاد الأوروبي، تعليق أي اجتماعات على مستوى الوزراء أو على مستوى القمة مع تركيا، إلى جانب وقف المحادثات الحالية بين الجانبين بشأن اتفاقية للطيران.

كما تعزز مفاوضات الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي توصية الدول الأعضاء؛ لوقف أي اتصالات رفيعة المستوى مع أنقرة، بحسب المصدر الذي رفض الكشف عن هويته.

وكانت تركيا قد بدأت مجددا عمليات تنقيب عن الغاز أمام سواحل شرق قبرص بالقرب من شبه جزيرة كارياسيا وداخل المياه الإقليمية القبرصية حسبما أفادت وكالة الأنباء القبرصية الرسمية.

وقد تفضي كل هذه الخطوات إلى زلزال في شرق المتوسط، وتوازنات جديدة، تجبر بعض الأطراف على تحديد خياراتها بدقة.

أنقرة - وترجم مواصلة تركيا انشطتها للتنقيب عن الغاز والنظف قبالة سواحل قبرص إرادتها لبسط نفوذها على هذا القطاع رغم تحذيرات الاسرة الدولية، مما يؤجج التوتر في البحر المتوسط.

وفي الأشهر الأخيرة أرسلت تركيا سفينتي "يافوز" و"فاتح" إلى شمال شرق الجزيرة قبالة سواحل "جمهورية شمال قبرص التركية" التي لا تعترف بها سوى أنقرة.

ويدان فاتح أعمال التنقيب في مايو وتستعد سفينة يافوز لأن تحذو حذوها رغم تحذيرات الاتحاد الأوروبي المتكررة والذي تنتمي إليه جمهورية قبرص وتبسط سلطتها على القسم الجنوبي من الجزيرة فقط منذ غزو تركيا لشمالها في عام 1974.

هاري تسييميتراس  
تركيبا تسعى إلى فرض نفوذها على المنطقة

أوزغور أولوحوشارتشيكلي  
أنقرة تتحرك للتشويش على خطط جمهورية قبرص

ويرى هاري تسييميتراس، مدير مجموعة "بريو" للأبحاث في نيقوسيا أن الأنشطة التركية تعكس "رغبة تركيا في فرض نفوذها على المنطقة أكثر مما تعكس مسألة تنقيب بموارد الطاقة".

ويضيف أن ذلك يمثل لتركيا "فرصة لأن تكون حاضرة" خصوصا في التعاون القائم في المنطقة بين اليونان وقبرص وإسرائيل أو اليونان وقبرص ومصر.

وتعارض تركيا التي تقيم علاقات متوترة مع الدول الأخرى المشاركة في هذا التعاون، وليست لها علاقات دبلوماسية مع قبرص، أي استثمار لمراد الغاز يستثني "جمهورية شمال قبرص التركية".

ووقعت جمهورية قبرص عقود استثمار مع مجموعة نفط عملاقة كإيني الإيطالية وتوتال الفرنسية وإكسون-موبيل الأمريكية وأنقرة مع تريكش بيتروليم.

### الوقت يدهمنا

لتبرير عمليات التنقيب أكدت أنقرة أنها غير ملزمة باتفاقات ترسيم الحدود البحرية بين الحكومة القبرصية والدول الأخرى المطلة على المتوسط وشددت على حقوقها في جرفها القاري.

وأكد أوزغور أولوحوشارتشيكلي، مدير مكتب جرماس مارشال فاند في أنقرة، "لا يمكننا التحدث عن انتهاك تركيا للمنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية قبرص (...) لأن لا سبيل موضوعيا لفصل هذا النزاع".

وتابع قائلا إنه بحسب قانون البحار وهدم المفاوضات قدرة على تحديد مناطق اقتصادية خالصة. لكن جولة المفاوضات الأخيرة لإعادة توحيد الجزيرة باع بالفشل في عام 2017.

ويقول تسييميتراس "إن المفاوضات لم تستأنف منذ عامين (...). الوقت يدهمنا بشأن الخيارات في مجال التنقيب" ومتحدية التحذيرات التركية، أعلنت قبرص في مايو أن ثمانين عملية تنقيب منها ست استكشافية وأثنان محققتان مستهدا بين نهاية 2019 ومطلع 2020. وتواصل تركيا أعمال التنقيب رغم تحذيرات واشنطن وبروكسل التي هدته حتى برفض عقوبات.

وجزيرة قبرص مقسمة منذ 1974 إثر غزو تركي أوقد شرارته انقلاب عسكري وجيز بإباز من اليونان.



دائرة الأزمات تتسع

## مصر تلوح بأوراق ضغط إقليمية في مواجهة الاستفزات التركية

نظام حزب العدالة والتنمية، الأمر الذي ينعكس على وضع المنطقة واستقرارها الهش، إذا لم يتم التعامل مع التحركات التركية بشكل راجع.

وقد تحصل أنقرة على منظومة أس 400، ما يضاعف من مغامراتها، لأنها تعضد موقفها العسكري في شرق المتوسط، إذا تم نشرها بالقرب من القطع الحربية المرافقة لسفن التنقيب التركية التي تقوم بأنشطة استكشافية عن موارد الغاز في المنطقة.

وتراهن أنقرة على متغيرات إقليمية من قبيل التوصل مع الحكومة الجديدة في اليونان برئاسة كريكوس ميتسوتاكيس، الذي كان أردوغان من أول المهنتين له، مرحبا بالتقارب معه، في مسعى لفتح طريق تفك ضمنا العزلة الإقليمية المتزايدة التي تعاني منها أنقرة.

وبرزت العزلة بشكل واضح بعدما تم استبعاد أنقرة من عضوية "مندی غاز شرق المتوسط" الذي تأسس في القاهرة يناير الماضي، لتحقيق استفادة مثلى من اكتشافات الغاز الطبيعي الهائلة في منطقة شرق المتوسط.

ويعتقد أردوغان أن ثروات الغاز الطبيعي في شرق المتوسط يمكن أن تجعل تركيا ممرا لتصدير الغاز الطبيعي إلى أسواق الغاز الأوروبية.

لكن هذا الرهان أصبح خاسرا بسبب الموقف الأميركي والأوروبية الراضية للبدل التركي والمؤيدة لقبرص ودول مثل مصر وإسرائيل واليونان، في مجال أفكار نقل الغاز المكتشف في شرق المتوسط إلى الأسواق الغربية، من خلال التسييل في محطتي ادكو وديماط المصريتين، أو عبر مشروع خط أنابيب شرق المتوسط، وتمت الموافقة عليه في أبريل 2017، لنقل الغاز الطبيعي من إسبانيا وقبرص إلى اليونان ثم إلى إيطاليا ودول أخرى في جنوب شرق أوروبا. وما يزيد من أهمية دفع طموحات أردوغان تسارع وتيرة السباق المحموم من جانب شركات الطاقة العالمية -مثل إيني الإيطالية وتوتال الفرنسية وإكسون موبيل الأميركية-

الجوي أس 400 من روسيا. ويجدر مراقبون من أن "تهور" أنقرة سيسجل مستويات أعلى في الفترة المقبلة في ظل الضغط الداخلي على

عبدالفتاح السيسي على اتفاق مع قبرص، تم توقيعها بين حكومتي ستوكهولم الدولي لبحوث السلام إلى أن أنقرة ستزيد قوتها البحرية بحلول عام 2023 بحوالي 24 سفينة جديدة، بما في ذلك أربع فرقاطات، بعد أن بلغت ميزانية الدفاع التركية في العام الماضي حوالي 19 مليار دولار، بزيادة قدرها 24 بالمئة مقارنة بالعام الذي سبقه.

وفي ظل هذا الوضع، لا يبدو أن البيانات المنددة بالاستفزات التركية في شرق المتوسط ستكون قادرة على ردع أنقرة. وبالتالي على الدول الإقليمية وحلفائها الانتقال إلى مراحل أخرى من المواجهة عبر تقوية التحالفات الإقليمية وتنشيط الدبلوماسية لمحاصرة أنقرة.

ويملك كل طرف في هذه الأزمة أوراق ضغط يمكن الاستفادة منها، وإذا كانت دول -مثل قبرص واليونان- تستفيد من محيطها الأوروبي، ومن الدعم الأميركي المطلق لإسرائيل، فإن لدولة مثل مصر رهاناتها أيضا المستمدة من نطاقها الاستراتيجي العربي والمتوسطي والأفريقي، وهو نطاق تنشط فيه تركيا بشكل مكثف.

واعترفت قبرص ما قامت به تركيا "غزوا جديدا" لها وانتهاكا لسيادتها ومياهها الإقليمية. وهدد الاتحاد الأوروبي برفض عقوبات على تركيا، داعيا أنقرة إلى الوقف الفوري لأنشطة التنقيب عن الغاز في المناطق المتنازع عليها مع قبرص.

إلى جانب ضغط الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، تتجه القاهرة إلى التخلي عن الحذر في ردها على الاستفزات التركية وتراهن في ذلك على أوراق ضغط أخرى مستمدة من تفاعلاتها في ملفات طالقتها اليد التركية على غرار الحرب في ليبيا والتغيرات في السودان وغيرها، وأحداث تورطت فيها تركيا في أكثر من منطقة، مع تلقي إشارات تفيد باحتمال توظيفها للمتشددين وكتائب مسلحة في

استهداف خطوط نقل الغاز. وجاء الموقف المعارض بشدة للتحركات التركية في شرق المتوسط، بعد تزايد الامتعاض من دور تركيا السلبى في ليبيا، وعقب مضي أيام قليلة على مصادقة الرئيس المصري

"غور S-357" إلى منطقة كيريا في شمال تركيا. وتشير تقديرات معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام إلى أن أنقرة ستزيد قوتها البحرية بحلول عام 2023 بحوالي 24 سفينة جديدة، بما في ذلك أربع فرقاطات، بعد أن بلغت ميزانية الدفاع التركية في العام الماضي حوالي 19 مليار دولار، بزيادة قدرها 24 بالمئة مقارنة بالعام الذي سبقه.

وفي ظل هذا الوضع، لا يبدو أن البيانات المنددة بالاستفزات التركية في شرق المتوسط ستكون قادرة على ردع أنقرة. وبالتالي على الدول الإقليمية وحلفائها الانتقال إلى مراحل أخرى من المواجهة عبر تقوية التحالفات الإقليمية وتنشيط الدبلوماسية لمحاصرة أنقرة.

ويملك كل طرف في هذه الأزمة أوراق ضغط يمكن الاستفادة منها، وإذا كانت دول -مثل قبرص واليونان- تستفيد من محيطها الأوروبي، ومن الدعم الأميركي المطلق لإسرائيل، فإن لدولة مثل مصر رهاناتها أيضا المستمدة من نطاقها الاستراتيجي العربي والمتوسطي والأفريقي، وهو نطاق تنشط فيه تركيا بشكل مكثف.

واعترفت قبرص ما قامت به تركيا "غزوا جديدا" لها وانتهاكا لسيادتها ومياهها الإقليمية. وهدد الاتحاد الأوروبي برفض عقوبات على تركيا، داعيا أنقرة إلى الوقف الفوري لأنشطة التنقيب عن الغاز في المناطق المتنازع عليها مع قبرص.

إلى جانب ضغط الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، تتجه القاهرة إلى التخلي عن الحذر في ردها على الاستفزات التركية وتراهن في ذلك على أوراق ضغط أخرى مستمدة من تفاعلاتها في ملفات طالقتها اليد التركية على غرار الحرب في ليبيا والتغيرات في السودان وغيرها، وأحداث تورطت فيها تركيا في أكثر من منطقة، مع تلقي إشارات تفيد باحتمال توظيفها للمتشددين وكتائب مسلحة في

استهداف خطوط نقل الغاز. وجاء الموقف المعارض بشدة للتحركات التركية في شرق المتوسط، بعد تزايد الامتعاض من دور تركيا السلبى في ليبيا، وعقب مضي أيام قليلة على مصادقة الرئيس المصري

د. أحمد قنديل  
خبير في العلاقات الدولية

القاهرة - وتواصل تركيا عمليات التنقيب عن الغاز في شرق المتوسط، رغم الاعتراض الإقليمي والرفض الدولي. وتؤكد أنقرة أنها لن تتنازل عن "حقوقها وحقوق القبارصة الأتراك" الاقتصادية قبالة سواحل شمال شرق جزيرة قبرص.

ولا يبدو أن تركيا، المضغوطة اقتصاديا وسياسيا وإقليميا، ستراجع عن توجهاتها، بل بالعكس يدفع الضغط المطبق لإسرائيل، فإن لدولة مثل مصر رهاناتها أيضا المستمدة من نطاقها الاستراتيجي العربي والمتوسطي والأفريقي، وهو نطاق تنشط فيه تركيا بشكل مكثف.

وأظهرت أنقرة ميلا إلى محاولة عسكرية البحر المتوسط واستعراض عضلاتها فيه، وهو ما برز في إجراء أكبر مناورات بحرية في تاريخ الجمهورية التركية، في 13 مايو الماضي، وأطلق عليها اسم مناورات "نذّب البحر 2019"، وظهر أيضا في نقل أنقرة سرا 42 دبابة عملاقة من طراز Leopard-2A4 الألمانية وغواصة من طراز

كما تعزز مفاوضات الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي توصية الدول الأعضاء؛ لوقف أي اتصالات رفيعة المستوى مع أنقرة، بحسب المصدر الذي رفض الكشف عن هويته.

وكانت تركيا قد بدأت مجددا عمليات تنقيب عن الغاز أمام سواحل شرق قبرص بالقرب من شبه جزيرة كارياسيا وداخل المياه الإقليمية القبرصية حسبما أفادت وكالة الأنباء القبرصية الرسمية.

وقد تفضي كل هذه الخطوات إلى زلزال في شرق المتوسط، وتوازنات جديدة، تجبر بعض الأطراف على تحديد خياراتها بدقة.

ويدرس الاتحاد الأوروبي اتخاذ عدة إجراءات عقابية لتركيا، على خلفية إرسالها سفينة تنقيب ثانية إلى المتوسط، وزيادة التوتر في المنطقة.

وقال مصدر دبلوماسي إن الاتحاد الأوروبي يدرس تعليق الاتصالات رفيعة المستوى مع تركيا، ووقف المساعدات المالية لها احتجاجا على أنشطة التنقيب عن الغاز الطبيعي بالقرب من السواحل القبرصية.

ونقلت وكالة بلومبرغ للإبلاغ عن المصدر القول إن هذه الإجراءات جزء من مجموعة أوسع من المقترحات التي سيبحثها ممثلو حكومات الاتحاد الأوروبي في اجتماعهم الأربعاء في بروكسل، ويمكن أن تحد من القروض التي يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي لتركيا، مع تأكيد خفض جزء من مساعدات مقررة للعام المقبل بقيمة 146 مليون يورو (163 مليون دولار).

وتتضمن مقترحات الغوضبية الأوروبية للضغط على تركيا من أجل وقف أعمال التنقيب عن الغاز بالقرب من سواحل قبرص، عضو الاتحاد الأوروبي، تعليق أي اجتماعات على مستوى الوزراء أو على مستوى القمة مع تركيا، إلى جانب وقف المحادثات الحالية بين الجانبين بشأن اتفاقية للطيران.

كما تعزز مفاوضات الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي توصية الدول الأعضاء؛ لوقف أي اتصالات رفيعة المستوى مع أنقرة، بحسب المصدر الذي رفض الكشف عن هويته.

وكانت تركيا قد بدأت مجددا عمليات تنقيب عن الغاز أمام سواحل شرق قبرص بالقرب من شبه جزيرة كارياسيا وداخل المياه الإقليمية القبرصية حسبما أفادت وكالة الأنباء القبرصية الرسمية.

وقد تفضي كل هذه الخطوات إلى زلزال في شرق المتوسط، وتوازنات جديدة، تجبر بعض الأطراف على تحديد خياراتها بدقة.